فالظاهر من كلامهم جواز النسب اليه وهو حرف بعد ا وقال
الاشموني انه يقال في النسب الى لولوي قال الشهاب ولعل الشارح صحة
هذه النسخة وقصد بيان الاصل قبل الادغام اقول سبقه في الكافية
بلووي حيث قال

ولو وبالوجعل لانه كالد دصارا ذ نقل

وظاهره انه يقال هكذا لان المراد بيان الاصل فلا ينظر وجه عدم
الادغام مع اجتماع المثلين ولا مانع قوله وان يكن كشية الحا يفي
عليه من المحذوف قسم لم يبين حكمه وهو محذوف العين فان كانت
لامه صحيحة لم يجبر ما لم يكن من المضاعف نحو رب المخففة بحذف البا
الاولى فانه اذا سمي بها ونسب اليها رد اليها المحذوف فيقال ربي
نص عليه س وان كانت لامه معتلة نحو المري اسم فاعل من اري يري
جبر برد المحذوف كما قالوا قال الدماميني والذي يظهر انه لا وجه
لرد عين المري وهي الهمزة بل لا وجه لجوازه فان قيس هذا على شية
ودية فباطل لان ذينك بقيا على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف
واما هذا فثلاثة احرف الميم والرا والبا فلا حاجة لرد الهمزة بل يجب
قلب كسرة الرا فتحة كما في شج فتقلب اليا الفا ثم الالف واوا وعلى
قولهم انه يجب رد المحذوف يجوز في اليا الوجهان المحكيان في قاض انتهى
وقد اشار ابن هشام لما لا اعتذار عن الناظم في ترك هذا القسم
حيث قال ذكر جبر ما حذفت فاؤه وما حذفت لامه وسكت عما حذفت
عينه فعلم انه لا يجبر انتهى وقال الشاطبي لم يتكلم المصنف على حكم
محذوف العين لوجهين احدهما ان ما حذفت عينه قليل جدا في كلام
العرب لم ينقل منه الا اللفظة او اللفظتان وثانيهما انه على تسليم
كثرته لا يحتاج الى ذكره اذ لا زيادة فيه على ما ثبت له لانه لما ذكر
القسمين وما تغير منهما دل على ان ما سكت عنه لا يغير عن حاله ودل
على هذا القصد من كلامه انه لما ذكر ما حذفت منه الفا لم يذكر منه
الا ما يجب فيه الرد وسكت عما الحكم فيه ان يترك على حاله كزنة
ورقة فكانه استوفى الكلام على ثلاثة اقسام ووجه عدم الرد

فيها

٤٧٨

فيما حذفت عينه ان الرد من باب تغيير الاسم ولم يرد في النسب
من بنات الحرفين لما اشله الا ما يقع عليه تغيير النسب وهو اللام واما
العين والفا فلا يقع عليهما تغيير لبعدهما عن يا النسب الموجب
للتغيير انتهى وفي اطلاقها عدم الجبر في محذوف العين نظر لانه مقيد
بان لا يكون معتل اللام ولا مضاعفا كما عرفت قوله والواحد اذكر
ناسبا للجمع قال ابن هشام وكذا التثنية كما يعم المكسر والسالمين
ومما تقدم انما هو في حكم العلامتين انتهى وقوله ومما تقدم الخ لا يحتاج
اليه بنا على ما مر فيما سمي به فلا تغفل وقال ابن هشام خطي الفقها
في قولهم افاقي وقيل اصوابه افقي وان يرد الى واحده وحكي شاذا افقي
قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع قال الشاطبي الواحد بالوضع
هو الاسم الموضوع على الافراد فشمل خمسة اسم الجمع كصحب واسم
الجنس كشجر والجمع المسمى به ككلاب والجمع الذي لا واحد له من لفظه
كعباديد والجمع الصاير علما بالغلبة كانصار وعليه فاهو الليس
للجمع لغلبة الاصول على الفرع انتهى وقال ابن هشام مشابهته
الواحد اما بكونه لا واحد له البتة او له واحد وجوده كالعدم
اما لان الجمع علم كانمار وعالب كانصار او لكونه غير قياسي كمحاسن
وملامح تنبيهات الاولى في قوله ان لم يشابه الخ ايما،
لعلة الجواز وهو حسن الثاني ذكر في شرح العمدة انهم قد يردون
العلم للمفرد كقولهم في النسب الى العبلات وهي حي من قريش عبلي
ردوه الى الواحد الاصلي وهو علم والقياس يقتضي ان يقال عبلي
بفتح البا ولا يغير سكونها في الواحد لانه علم الثالث
قال في شرح العمدة يقال في النسب الى نسا نسوي فرده الى نسوة
لان نسوة واحد نسا قال ابن هشام ليس قياس فعله ان يجمع على
فعال ولا اظن الا ان نساء ونسوة اسما جمع وتنبيها من كلامه
لسبلة وهي ان ارهطا يرد الى رهط وان دل على جمع لكونه كالاحاد
وهذا بخلاف جمع الجمع فلا يرد للواحد الرابع جرى كلام
بين اسعد بن نصر الاسدي وبين ابي منصور فقال اسعد انت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)